آثر تفشي كوفيد COVID-19

على المساواة والفقر عبر العالم

من إنجاز الدكتور عزيز غالي

رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمغرب

تصميم الموضوع

1. وضعية الفقر في العالم زمن تفشي "كوفيد 19" حسب مؤشر Gini.
2. تطور الناتج المحلي في ظل تفشي "كوفيد 19" على المستوى العالمي.
3. الآثار الاقتصادية لتفشي "كوفيد 19" على الأسر على المستوى العالمي.
4. آثار لتفشي "كوفيد 19" على القوى العاملة العالمية.
5. الآثار الاقتصادية لتفشي "كوفيد 19" على تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.
6. آثار تفشي "كوفيد 19" في زيادة عدد الفقراء في البلدان العربية.
7. آثار تفشي "كوفيد 19" على المساواة بين الجنسين في البلدان العربية.
8. آثار تفشي "كوفيد 19" على الفقر والفرص الاقتصادية في البلدان العربية.
9. تفاقم أزمة الفقر بالمغرب بسبب "تفشي كوفيد 19 حسب مؤشر "Gini.

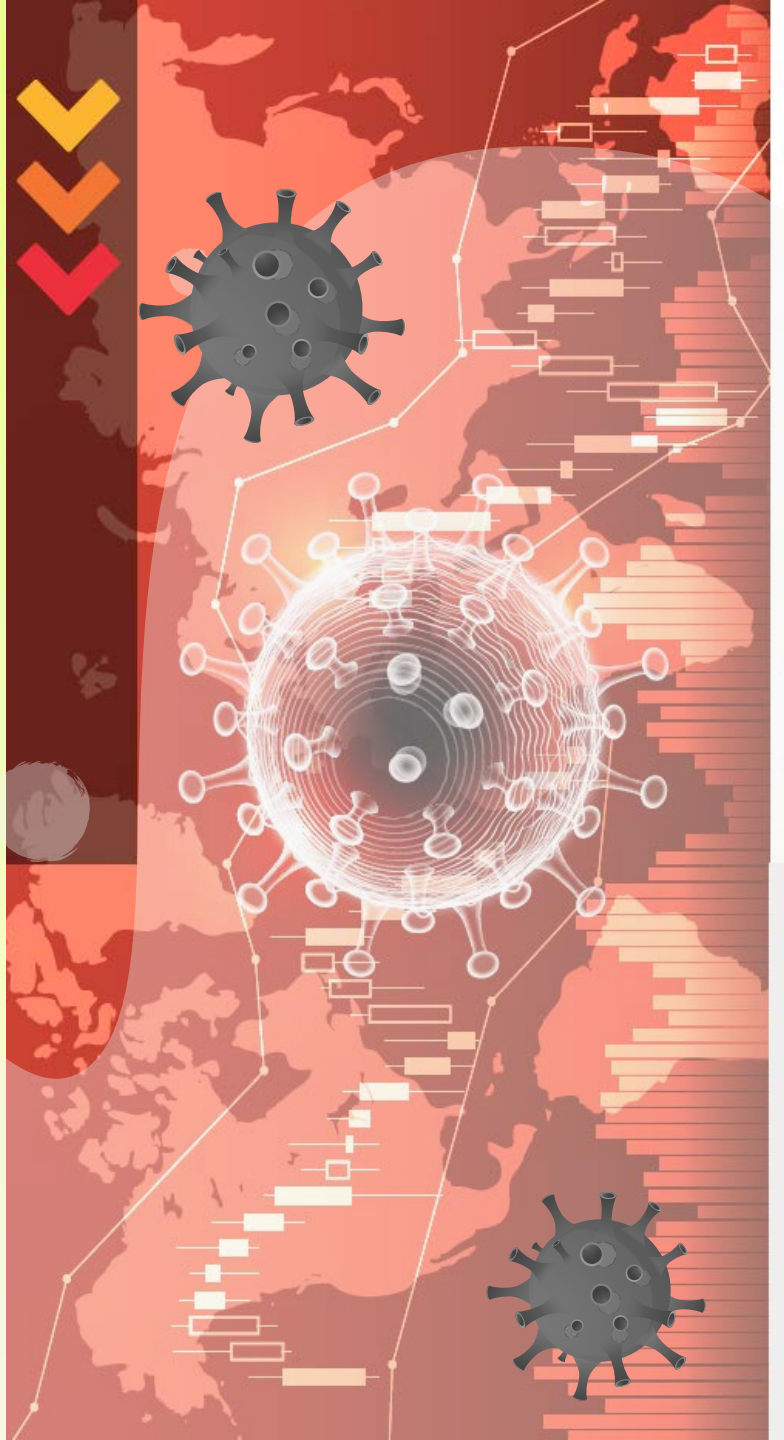

وضعية الفقر في العالم زمن تفشي "كوفيد 19" حسب مؤشر Gini

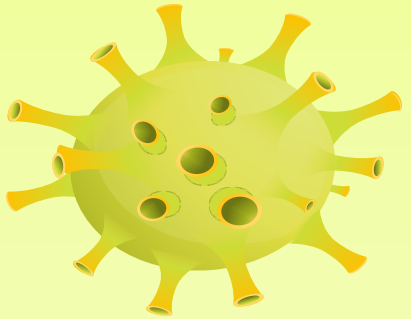

في فترة انتشار "كوفيد-19 " ... **"الفقير يزداد فقرًا والثري يزداد ثراءً"...** كانت من أكثر المقولات إثارة للجدل، لكنها باتت واقعًا تجسده الأرقام بالفعل في عصر الوباء الذي عمق الفجوة بين عالمين مختلفين تمامًا حسب **إحصائيات للبنك الدولي**. الذي حذر من احتمالية اتساع دائرة الفقر المدقع لتشمل **ما يصل إلى 115مليون شخص، وستصل 150 في أفق 2021.** بينما يزداد تراكم ثروات الأثرياء.

-فمن المرجح أن يشهد **انخفاض دخل الفرد عن 1.90 دولار يوميًا** نتيجة الفقر المدقع لما **يتراوح من بين 9.1% إلى 9.4%** من سكان العالم في عام 2020. في حين كان من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر المدقع **من 9.2% في عام 2017 إلى 7.9% في عام 2020، ما لم يضرب الوباء العالم.**

وضعية الفقر في العالم زمن تفشي "كوفيد 19" حسب مؤشر Gini

- في 2020 يعيش **أقل من 10% من سكان العالم على 1.9 دولار يوميًا**، لكن هناك مؤشرات أخرى لرصد الفقراء في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والدول ذات الدخل المتوسط الأعلى.
- ويقع حوالي **1/4** سكان العالم تحت **خط الفقر البالغ 3.20 دولار يوميًا**، كما أن **هناك 40% تقريبًا من سكان العالم يعيشون دون خط 5.50 دولار يوميًا**.
- العديد من الفقراء الجدد الذين انضموا لدائرة الأكثر فقرًا سيكونون في دول تشهد بالفعل معدلات مرتفعة من الفقر، مع **حقيقة أن 82% من العدد الإجمالي يتوقع أن يكون في الدولة المصنفة على أنها متوسطة الدخل.**

تطور الناتج المحلي في ظل تفشي "كوفيد 19" على المستوى العالمي

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي[1]	2017	2018	2019ت	2020ق	2021ق	2020ق	2021ق
				الاختلافات في النسب المئوية من توقعات كانون الثاني 2020			
العالم	**3,3**	**3,0**	**2,4**	**-5,2**	**4,2**	**-7,7**	**1,6**
البلدان المتقدمة	**2,5**	**2,1**	**1,6**	**-7,0**	**3,9**	**-8,4**	**2,4**
الولايات المتحدة	2,4	2,9	2,3	-6,1	4,0	-7,9	2,3
منطقة اليورو	2,5	1,9	1,2	-9,1	4,5	-10,1	3,2
اليابان	2,2	0,3	0,7	-6,1	2,5	-6,8	1,9
بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية	**4,5**	**4,3**	**3,5**	**-2,5**	**4,6**	**-6,6**	**0,3**
البلدان المصدرة للسلع الأولية	2,2	2,1	1,5	-4,8	3,1	-7,4	0,2
بلدان أخرى مصدرة للسلع الأولية	6,1	5,7	4,8	-1,1	5,5	-6,2	0,3
بلدان أخرى مصدرة للسلع الأولية باستثناء ا	5,4	4,8	3,2	-3,6	3,6	-7,6	-0,8
منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	6,5	6,3	5,9	0,5	6,6	-5,2	1,0
الصين	6,8	6,6	6,1	1,0	6,9	-4,9	1,1
تايلند	4,1	4,2	2,4	-5,0	4,1	-7,7	1,3
أوروبا وآسيا الوسطى	4,1	3,3	2,2	-4,7	3,6	-7,3	0,7
روسيا	1,8	2,5	1,3	-6,0	2,7	-7,6	0,9
تركيا	7,5	2,8	0,9	-3,8	5,0	-6,8	1,0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1,9	1,7	0,8	-7,2	2,8	-9,0	0,4
البرازيل	1,3	1,3	1,1	-8,0	2,2	-10,0	-0,3
الأرجنتين	2,7	-2,5	-2,2	-7,3	2,1	-6,0	0,7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,1	0,9	-0,2	-4,2	2,3	-6,6	-0,4
مصر	4,2	5,3	5,6	3,0	2,1	-2,8	-3,9
جنوب آسيا	6,5	6,5	4,7	-2,7	2,8	-8,2	-3,1
الهند	7,0	6,1	4,2	-3,2	3,1	-9,0	-3,0
باكستان	5,2	5,5	1,9	-2,6	-0,2	-5,0	-3,2
أفريقيا جنوب الصحراء	2,6	2,6	2,2	-2,8	3,1	-5,8	0,0
نيجيريا	0,8	1,9	2,2	-3,2	1,7	-5,3	-0,4
جنوب أفريقيا	1,4	0,8	0,2	-7,1	2,9	-8,0	1,6
أنغولا	-0,1	-2,0	-0,9	-4,0	3,1	-5,5	0,7

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي[1]	2017	2018	2019ت	2020ق	2021ق	2020ق	2021ق
				الاختلافات في النسب المئوية من توقعات كانون الثاني 2020			
العالم	**3,3**	**3,0**	**2,4**	**-5,2**	**4,2**	**-7,7**	**1,6**
بنود إيضاحية:							
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي[1]							
البلدان مرتفعة الدخل	2,4	2,2	1,7	-6,8	3,8	**-8,3**	**2,3**
البلدان النامية	4,8	4,4	3,7	-2,4	4,7	-6,7	0,2
البلدان منخفضة الدخل	5,4	5,8	5,0	1,0	4,6	-4,4	-0,9
بلدان بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين و	5,3	5,3	4,7	-1,7	5,3	-6,6	0,4
العالم (الوزن الترجيحي لتعادل القوة الشرائية بأ	3,9	3,6	2,9	-4,1	4,3	**-7,3**	**1,0**
حجم التجارة العالمية	5,9	4,0	0,8	-13,4	5,3	-15,3	2,8
أسعار السلع الأولية							
أسعار النفط	23,3	29,4	-10,2	-47,9	18,8	-42,5	16,9
مؤشر أسعار السلع الأولية خلاف الطاقة	5,5	1,8	-4,2	-5,9	3,0	-6,0	1,3

المصدر: البنك الدولي.
* ت = تقدير. و = المتوقعة. يتم تحديثها توقعات البنك الدولي بناء على التعليمات الجديدة كثيرا من

تم حساب معدل النمو الاجمالي باستخدام 1. أوزان الناتج المحلي الإجمالي الثابت لعام 2010 بالدولار الأمريكي.

الآثار الاقتصادية لتفشي "كوفيد 19" على الأسر على المستوى العالمي

إلى جانب الآثار الحادة لجائحة كورونا على الصحة العامة، فان السلوك الوقائي الذي اعتمدته الأسر، والسياسات الحكومية لاحتواء تفشي الفيروس **أثر بشكل واضح على معيشة الأسر في جل دول العالم والفقيرة على الخصوص**، ومستوى رفاهيتها من خلال عدة مسارات أهمها:

- أدى **الانخفاض الحاد في الأنشطة الاقتصادية إلى تقليص مدخولات الأسر**، خصوصا بالنسبة للعمل باجر يومي والعمل الخاص (العمل الذاتي).
- **انخفاض التراجع الاقتصادي من التحويلات المحلية والخارجية، أضعف أيضا مدخولات الاسر التي تعتمد على التحويلات بدلا من اشتغال أفرادها.**
- إن الاضطراب في عملية التسويق الداخلي والخارجي، **أدى إلى زيادة في الأسعار لاسيما المواد الغذائية، يرافق ذلك تراجع في الخدمات التعليمية، والرعاية الصحية**، وخدمات أخرى ستترك أثارها على رفاه المواطن.

مما جعل بعض الدول العيش في **أزمة كورونا وأزمات الجوع والمرض والفقر معًا**، وبذلك **سيزداد الناس ضعفا وسيصبحون أكثر عرضة للفيروس.**

آثار لتفشي "كوفيد 19" على القوى العاملة العالمية.

آثار تفشي الجائحة على القوى العاملة العالمية :

تأثر 81 % من القوى العاملة العالمية بسبب الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل، وهذا ما قد يفقد سوق العمل العالمي حوالي 200 مليون وظيفة) للأفراد العاملين في مجمل القطاعات وهي تشكل حوالي (38 % من التوظيف العالمي)، وهؤلاء سيكونون معرضين لمخاطر التسريح وتخفيض الأجور. إن هذه التأثيرات وغيرها ستكون ظاهرة **بحسب استمرار تفشي جائحة "كوفيد 19" ومساحة انتشاره.**

فهذه الدول وشعوبها المتضررة تحتاج إلى الغذاء المتوفر في الدول الأخرى إلا أن قواعد الحجر الصحي والإغلاق الجزئي للموانئ الجوية والبحرية والبرية تسببت في حدوث تباطؤ في ذلك مما فاقم وضعية الجوع فيها.

استناداً إلى السيناريوهات المختلفة لتأثير وباء كورونا COVID-19 على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى ارتفاع البطالة العالمية بنسب تتراوح بين 5.3 مليون (السيناريو "المتفائل") و24.7 مليون (السيناريو "المتشائم")، وذلك زيادة على عدد العاطلين عن العمل في عام 2019 وعددهم 188 مليوناً. وللمقارنة، أدت الأزمة المالية العالمية 2009-2008 إلى زيادة البطالة في العالم بمقدار 22 مليون شخص.

الآثار الاقتصادية لتفشي "كوفيد 19" على تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة

إن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة هو "القضاء على الجوع"، وتنمر الطبيعة وجفافها يؤدي إلى (انخفاض إنتاج الغذاء بنسبة تصل 12 %).

وأدت قيود الحجر الصحي إلى تعطيل تدفق المواد الغذائية والصحية وغيرها، وهذا ما أدى إلى حدوث نقص في السلع **وارتفاع أسعارها وحالة من الذعر في الأسواق والجوع في بعض الدول وخصوصا في أفريقيا**، وهناك يحتاجون إلى الكثير من الدعم الإنساني لحمايتهم لكي يستمروا في إنتاج الغذاء لهم ولعائلاتهم ومجتمعاتهم وتوليد الدخل لهم ولبلدانهم.

ومن المتوقع أن يزداد عدد العاملين الفقراء زيادة كبيرة أيضاً، لأن **"الضغوط على الدخل بسبب تراجع النشاط الاقتصادي ستترك أثراً مدمراً على العمال الذين يعيشون على خط الفقر أو تحته"**. وتقدر منظمة العمل الدولية أن ما **بين 8.8 مليون و35 مليون شخص إضافي من العاملين في العالم سيعيشون في فقر**، مقارنة بالتقدير الأصلي لعام 2020 **(وهو 14 مليوناً في جميع أنحاء العالم)**.

آثار تفشي "كوفيد 19" في زيادة عدد الفقراء في البلدان العربية

الشكل 1. الخسائر المتوقّعة في إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية، 2020، مليار دولار أمريكي

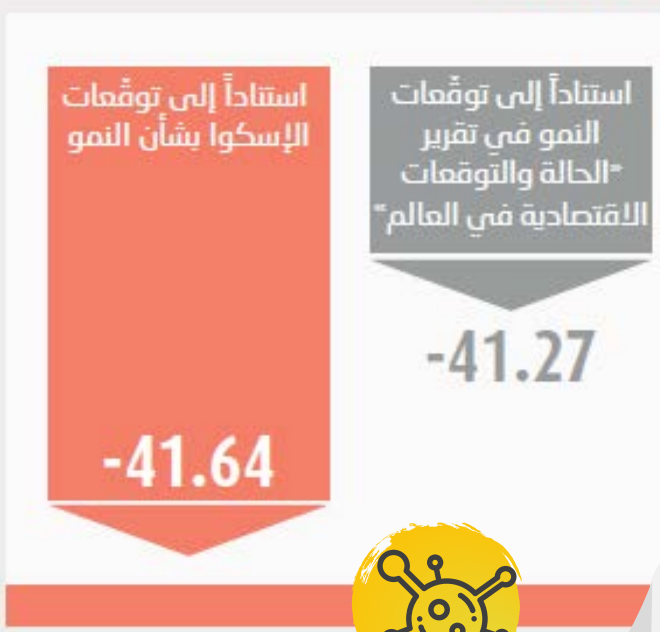

الشكل 2. الخسائر في إيرادات النفط في المنطقة العربية (تقديرات الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف آذار/مارس 2020، مليار دولار أمريكي)

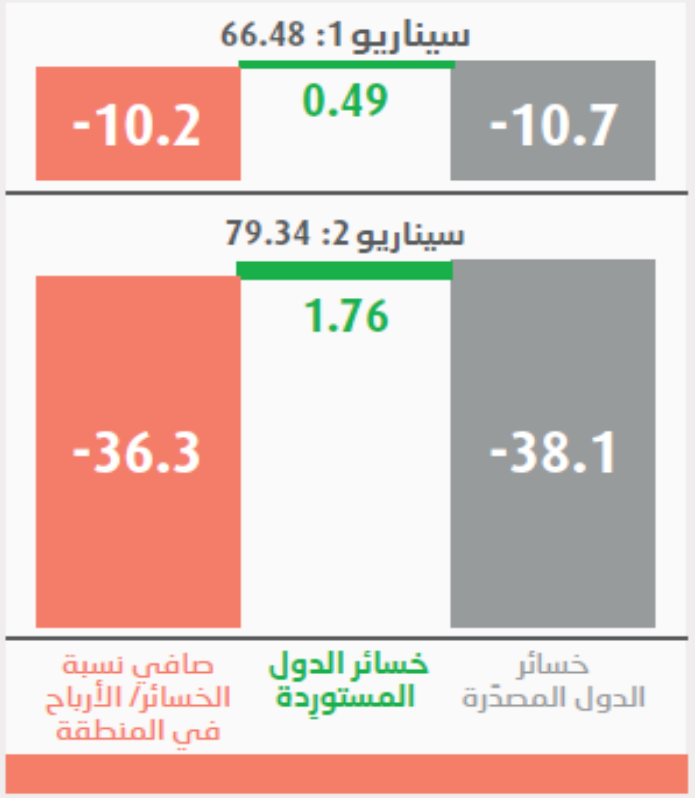

الشكل 3. الزيادة المتوقعة في عدد الفقراء: 8.3 مليون شخص إضافي

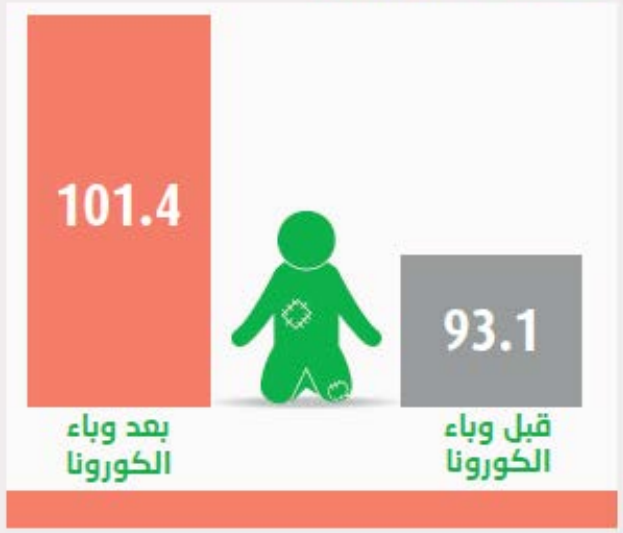

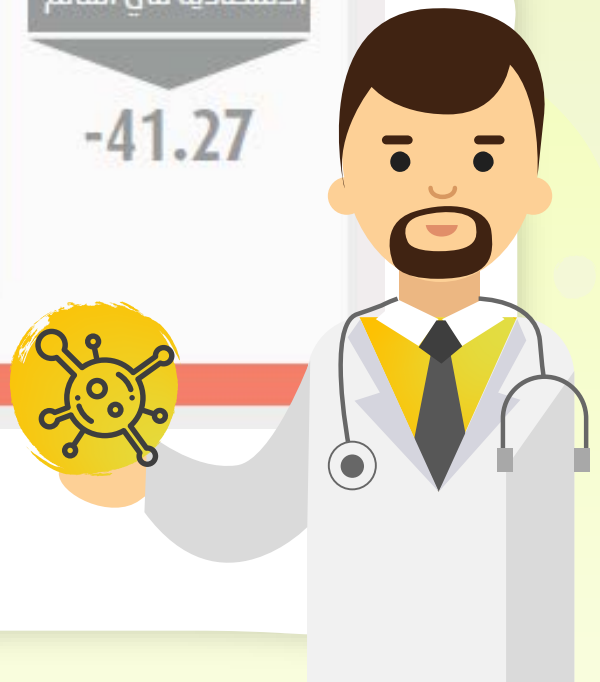

أثر تفشي "كوفيد 19" في زيادة عدد الفقراء في البلدان العربية

تقييم الأثر

1. بحسب التقديرات الأولية لآثار وباء كورونا، من المتوقّع أن تخسر المنطقة العربية في عام 2020 ما لا يقلّ عن 42 مليار دولار. ومع اتّساع رقعة هذا الوباء في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصادات الكبرى، ونتيجةً للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، يُخشى أن تزداد خسائر الدخل في المنطقة.

2. أدّى انتشار وباء كورونا إلى استمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط. وازداد هذا الانخفاض حدةً نتيجةً لحرب أسعار النفط، ممّا أدى إلى خسارة المنطقة العربية إيرادات نفطية قيمتها الصافية 11 مليار دولار تقريباً، وذلك في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى منتصف آذار/مارس 2020. وإذا بقيت أسعار النفط على حالها، فستخسر المنطقة 550 مليون دولار تقريباً كلّ يوم. والأرباح التي تجنيها الدول المستوردة للنفط في المنطقة من هذه الأسعار ضئيلة مقارنةً بخسائر الدول المصدّرة.

3. بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تنخفض صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار، ممّا سيهدّد استمرارية الشركات والصناعات المعتمدة على التصدير. ومن المتوقّع أن تخسر حكومات المنطقة إيرادات جمركية قد تصل إلى 1.8 مليار دولار. ويُخشى أن تكون البلدان التي تعتمد على التعريفات الجمركية كمصدر هام للإيرادات الحكومية أكثر البلدان تضرّراً من هذه الآثار المالية.

4. في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ومنتصف آذار/مارس 2020، سجّلت الشركات في المنطقة العربية خسائر هائلة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 420 مليار دولار. وتُعادِل الخسائر في ثروة هذه الشركات نسبة 8 في المائة من إجمالي ثروة المنطقة.

5. من المتوقّع أن تخسر المنطقة 1.7 مليون وظيفة في عام 2020، مما سيرتفع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية. وخلافاً لآثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008، سيؤثّر فيروس كورونا سلباً على فرص العمل في القطاعات كافةً، ولا سيما قطاع الخدمات، نتيجةً لممارسة التباعد الاجتماعي. على الصعيد العالمي، انخفض نشاط قطاع الخدمات بمعدّل النصف. ونظراً إلى أنّ هذا القطاع هو المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية، فأي تأثيرات وخيمة تطال نشاطه ستتَرجم إلى خسائر كبيرة في الوظائف.

6. قد تتقلّص الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية أكثر فأكثر، مما قد يدفع 8.3 مليون شخص إضافي إلى شِباك الفقر. ومن المتوقع أن يؤثر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء كورونا سلباً على الأجور وتدفق التحويلات. وستكون تداعيات هذه الأزمة أكثر حدةً على الفئات الضعيفة، لاسيما النساء والشباب والعاملين في القطاع غير النظامي الذين لا يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة. وتتفاقم التحديات بسبب عدم تقديم حدّ أدنى من الحماية الاجتماعية في بعض البلدان العربية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يعاني 1.9 مليون شخص إضافي من نقص التغذية في المنطقة.

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

ESCWA

آثار تفشي كوفيد 19 في زيادة عدد الفقراء في البلدان العربية

تقييم الأثر

7. قد تشهد المنطقة العربية نقصاً في الغذاء إذا استمرّ وباء كورونا لعدة أشهر في العالم. فسلاسل إنتاج الغذاء وتوريده ونقله وتوزيعه ستتأثر سلباً إذا طال انتشار هذا الوباء العالمي، مما سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الغذائية من البلدان المنتجة للغذاء. وسيؤثر ذلك على الأمن الغذائي في العديد من بلدان المنطقة، بسبب اعتمادها الكبير على واردات الأغذية، لا سيما المواد الغذائية الأساسية وتلك الغنية بالبروتينات. فالمنطقة تستورد 65 في المائة من القمح الذي تحتاج إليه، وتنفق ما مجموعه 110 مليار دولار على الواردات الغذائية.

8. يهدد وباء كورونا 55 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في المنطقة العربية. حوالي 24 مليوناً من المحتاجين إلى هذه المساعدات هم إمّا لاجئون وإما نازحون داخلياً. والوباء يهدّد حصولهم عليها، سواء تعلّقت بالغذاء أو الماء أو الصرف الصحي أو الإمدادات الطبية أو الخدمات الصحية. وقد تكون لتعطيل البرامج الإنسانية عواقب وخيمة على الملايين من الناس. ولا تستطيع البلدان المتضررة من الصراعات احتواء آثار تفشي فيروس كورونا، وذلك بفعل تدمير بناها التحتية الصحية، ونزوح العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية أو هجرتهم.

9. تواجه المرأة في المنطقة العربية مخاطر إضافية نتيجةً لانتشار وباء كورونا. معظم العاملين في مجال الرعاية الصحية ممرضات وقابِلات قانونيات وموظفات دعم، ولذلك النساء أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا. كذلك، من المتوقع أن تزداد قابلية تعرّض المرأة للعنف المنزلي، الذي تعاني منه في الأصل 37 في المائة من النساء في الدول العربية، من دون أن تتمكن آليات الانتصاف والحماية من الاستجابة لهذا الارتفاع في حالات العنف، نتيجةً للعزلة الاجتماعية التي يفرضها الوباء. وتواجه النساء والفتيات في مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً في الأصل مخاطر صحية متعددة. وغالباً ما يتعذّر عليهنّ الاستفادة من الخدمات الصحية ومرافق الصرف الصحي المناسبة، مما يمعن في إضعاف قدرتهنّ على مواجهة آثار هذا الوباء الواسع الانتشار.

آثار جائحة كورونا على المساواة بين الجنسين في البلدان العربية

مقدمة

تحت وطأة وباء عالمي ستطال تداعياته جميع نواحي الحياة في المنطقة العربية والعالم بأسره، يُخشى أنّ المرأة، كالعادة، ستتحمّل الوزر الأكبر لما سيولّده هذا الوباء من مخاطر صحية وعنف في المنطقة العربية.

في ظل هذه التوقعات، أعدّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ووكالات الأمم المتحدة الشريكة مقترحاتٍ على مستوى السياسات. والهدف منها وضع سياسات عامة وبرامج متّسقة على المديَين القريب والبعيد، في إطار استجابة إقليمية عاجلة تضمن التخفيف من آثار جائحة COVID-19 على المرأة، وتتيح لها التعافي منها بأقل أضرار ممكنة. وكي تتّسم هذه الاستجابة بالفعّالية، يجب أن تأخذ في الاعتبار التحيّزات والمعايير الاجتماعية المتجذّرة التي تميّز ضد المرأة في المجالين العام والخاص في المنطقة العربية (الشكل 1).

الشكل 1. تسجّل المنطقة العربية معدل 0.856 وفقاً لمؤشر التنمية حسب الجنس، أي أدنى من المعدل العالمي البالغ 0.941

© 2020 - ThemePowerpoint

آثار جائحة كورونا على المساواة بين الجنسين في البلدان العربية

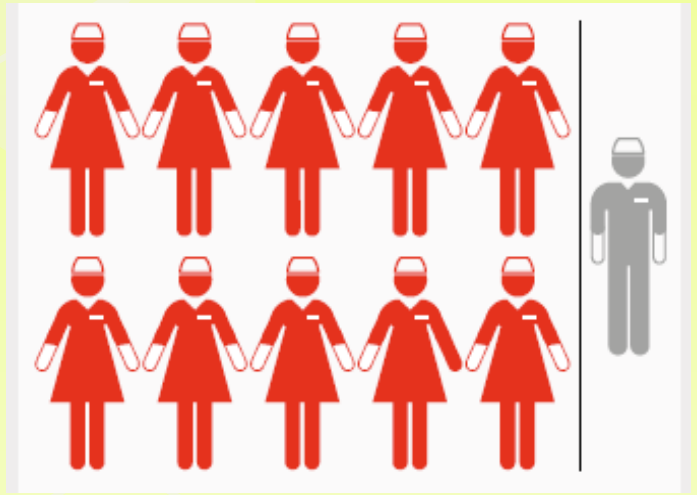

الشكل 2. في مصر، يفوق عدد النساء في طواقم التمريض عدد الرجال، وذلك بنسبة 10 إلى 1

الشكل 3. الوقت الذي تقضيه **المرأة** في العمل غير المدفوع الأجر يفوق الوقت الذي يقضيه الرجال بحوالي **4.7 مرات**، وهو أعلى معدل بين جميع مناطق العالم

الشكل 4. من المتوقع خسارة 700 ألف وظيفة تقريباً تشغلها نساء

آثار جائحة كورونا على المساواة بين الجنسين في البلدان العربية

تقييم الأثر

الرعاية الصحية

1. في ظلّ انتشار جائحة COVID-19، تتعرّض المرأة في المنطقة العربية إلى ظروف تجعلها أكثر قابلية للإصابة بفيروس كورونا. فالممرضات والقابِلات القانونيات وموظفات الدعم يُهيمِنّ على مجالَي الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية في العديد من البلدان العربية، مما يزيد من خطر إصابتهنّ بالعدوى (الشكل 2).

2. غالباً ما تؤدّي الجهود المبذولة لاحتواء تفشي جائحة COVID-19 إلى تحويل الموارد المالية المتوفّرة إلى مجالات تُعتبر ذات أولوية، ممّا يزيد من صعوبة حصول المرأة على الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

3. في ظلّ القيود المفروضة على التنقل في بلدان عربية عديدة، ستكون تلبية احتياجات المرأة أثناء الحمل والمخاض والولادة والنفاس تحديًا جسيماً، نظراً إلى أنّ معظم الاستشارات تُجرى في العيادات ومعظم الولادات تتمّ في المستشفيات.

4. من المتوقع أن يزيد استثناء المراهقات والفتيات غير المتزوجات، المهمّشات أصلاً في المنطقة العربية، من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتضائلة نتيجةً لانتشار جائحة COVID-19.

5. في بعض الدول العربية الرازحة تحت ظروف اجتماعية واقتصادية خانقة، غالباً ما تتولّى النساء والفتيات، من دون أجر، توفير الخدمات اللازمة للصحة الجسدية والذهنية والعاطفية لمن يعوّلون على رعايتها من أفراد الأسرة، مثل الأطفال وكبار السن والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة. وتقع هذه المسؤولية عليهنّ، نظراً إلى أنّ عُشر إلى ثلث الرجال فقط يشاركون في العمل المنزلي (الشكل 3). ومع استمرار حالات الإغلاق في بعض البلدان العربية، بما يشمل إغلاق المدارس، يتفاقم عبء هذا العمل عليهنّ، مما قد يؤدي إلى إرهاقهنّ عاطفيًا وجسديًا، والتأثير على مناعتهنّ ضد الأمراض، مما يزيد من خطر إصابتهنّ بجائحة COVID-19.

© 2020 - ThemePowerpoint

آثار تفشي "كوفيد 19" على الفقر والفرص الاقتصادية في البلدان العربية

الفقر وقلّة الفرص الاقتصادية

1. من المتوقع أن يطال الفقر مزيداً من النساء في المنطقة العربية، مما سيؤثّر بشدة على الأسر التي تعيلها نساء وكثيراً ما يتفاقم هذا الوضع من جرّاء تحيزات تنطوي عليها السياسات الحكومية التي يعتبر واضعوها أنّ الرجال هم المعيلون الرئيسيون للأسر .

2. كذلك، من المتوقّع أن يفضي تفشي جائحة COVID-19 إلى خسارة 1.7 مليون وظيفة في المنطقة العربية، من بينها ما يقارب 700 ألف وظيفة تشغلها نساء (الشكل 4). ومشاركة المرأة في سوق العمل ضعيفة أصلاً في المنطقة العربية (الشكل 5)، في ظلّ بطالة عالية في صفوف النساء بلغت 19 في المائة في عام 2019، مقابل 8 في المائة بين الرجال.

3. ستؤثر جائحة COVID-19 على قطاعات اقتصادية عدّة في المنطقة العربية، أهمها قطاعا التصنيع والخدمات. ونظراً إلى أنّ نسبة كبيرة من النساء يعملن في هذين القطاعين، ستكون المرأة من أكثر المتضررين من تداعيات هذا الوباء العالمي عليهما. فهي إما ستخسر وظيفتها، وإما ستضطر إلى القبول بظروف عمل قد تكون مجحفة بحقها.

4. وفي المنطقة العربية، تعمل في القطاع غير النظامي نسبة 61.8 في المائة من النساء العاملات بشكل عام. وفي ظل التوقعات بأن يتضرّر هذا القطاع بصورة مباشرة من جائحة COVID-19، فسوف تكون المرأة، أيضاً، من أول المتضررين.

5. تتعرّض العاملات المهاجرات في المنطقة، لا سيما المنخرطات في الأعمال المنزلية والرعاية المنزلية، لمخاطر محدّدة نابعة من الطبيعة الفريدة لوظائفهنّ. ومن المتوقّع أن يلحِق حظر السفر والقيود الإضافية المفروضة عليهن أضراراً بسبل عيشهن وقدرتهن على إعالة أسرهن في بلدانهن الأصلية.

انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

1. من المتوقع أن تتضرر المرأة بشدة من تداعيات جائحة COVID-19 على الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية. ففي الأزمات وحالات الطوارئ الإنسانية، تكون النساء والفتيات في بعض المجتمعات العربية أول المتأثرين بتدابير التكيّف السلبية التي تتخذها الأسر للتقليل من كمية الغذاء المستهلَك وجودته.

2. يُخشى أن تتعرض النساء والفتيات ضحايا العنف الأسري لمزيد من العنف، وذلك بسبب تصاعد التوترات في الأسرة نتيجةً لتفاقم انعدام الأمن الغذائي وعدم تلبية الاحتياجات من الغذاء والتغذية.

© 2020 - ThePowerpoint.fr

آثار "كوفيد 19" على الفقر والفرص الاقتصادية في البلدان العربية

الشكل 5. لا تشكّل المرأة سوى 21 في المائة من القوى العاملة، مقابل 70 في المائة للرجال

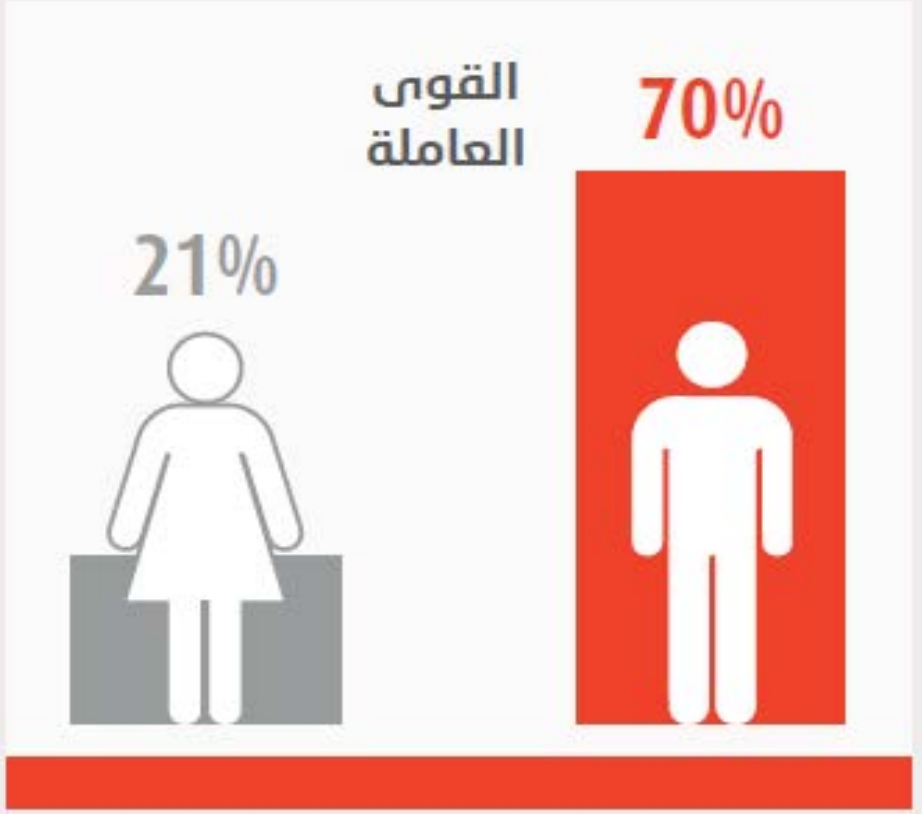

الشكل 6. في العراق، يمكن للرجال (98.3 في المائة) الوصول إلى الإنترنت أكثر من النساء (51.2 في المائة)

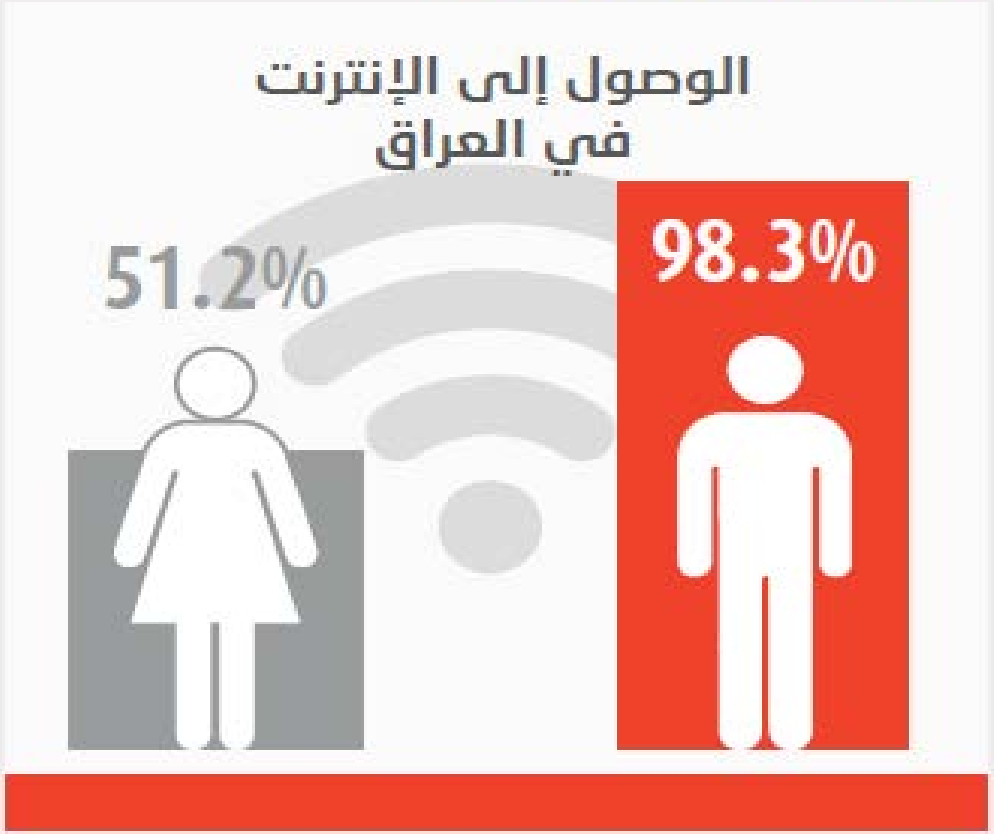

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

تفاقم أزمة الفقر بالمغرب بسبب "تفشي كوفيد- 19" حسب مؤشر Gini

خلال فترة الحجز بالمغرب، انخفضت قيمة مؤشر جيني من 0.395 إلى 0.585 و 0.541، على الرغم من الإجراءات المالية المستهدفة التي اتخذتها السلطات لمساعدة الأشخاص الذين فقدوا دخلهم.

وأظهرت النتائج أن الإجراءات المتخذة في أعقاب الأزمة الصحية وإجراءات الحبس أدت إلى تخفيف نسبي للتدهور في المستويات المعيشية للفئات الميسورة ، ولكن ليس إلى انخفاض في عدم المساواة .وأظهرت النتائج أنه خلال فترة الحبس **انخفض معدل الفقر من 3.33٪ إلى 34.8٪ (سيناريو متشائم) و 29.4٪ (سيناريو متفائل)** .

هذا المعدل سجل قيمته 27.6٪ (سيناريو متشائم) و 21.7٪ (السيناريو المتفائل) بعد تقديم المساعدة .تشير محاكاة المؤلفين إلى أن هذه الفترة شهدت تسارعًا في عدم المساواة .أثناء الحجز، زادت قيمة مؤشر جيني من 0.395 إلى 0.585 و 0.541 (بالنظر إلى السيناريوهين على التوالي .(يسجل هذا المؤشر قيم 0.508 (سيناريو متشائم) و0.477 (سيناريو متفائل) بعد تقديم المساعدة .

تفاقم أزمة الفقر بالمغرب بسبب "تفشي كوفيد- 19"
حسب مؤشر Gini

وهذا ما أدى خلال تفشي جائحة "كوفيد-19"، إلى ارتفاع نسبة الفقر في المغرب **إلى 19.87 بالمئة خلال 2020 من17.1 بالمئة في 2019**، وفق تقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط، ومنظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي.

التقرير الذي جاء إثر **دراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لوباء "كوفيد, 19" في المغرب**، فتح الباب أمام سيناريوهات أكثر تشاؤما حيال الاقتصاد المحلي بالمغرب في السنوات القادمة.

حيث أن **1/3 أسر المغرب** لا تملك مصدرا للدخل بسبب توقف أنشطتها أثناء الحجر الصحي .بينما **هناك 34 بالمئة أي 1/3 الأسر المغربية**، لا تحصل على مصدر دخل بسبب الحجر الصحي. **مما أدى إلى بروز مليون فقير جديد**.

تفاقم أزمة الفقر بالمغرب بسبب "تفشي كوفيد- 19" حسب مؤشر Gini

دفعت تداعيات الأزمة الصحية الناتجة عن تفشي جائحة "كوفيد-19 **" مليونا و58 ألف مغربي نحو الفقر. مما سيتسبب خلال السنوات القادمة في اتساع قائمة الفقراء بشكل غير مسبوق في المغرب بالبوادي والمدن على السواء."**

فالمدن مهددة بالانفجار بسبب وضع الفقر، لأنها هي التي تنتج وظائف جديدة، بينما البوادي لا تنتج وظائف جديدة وترتبط بالفلاحة."

ثلاثة أسباب تدفع في اتجاه ارتفاع نسبة الفقر في المغرب بسبب تداعيات الجائحة:

- **السبب الأول:** أن البلاد تعاني من أزمة اقتصادية، فالجائحة خلفت توقفا للنشاط الاقتصادي في عدد من القطاعات، **وتسريح للعمالة."**
- **السبب الثاني:** يتمثل في "تقليص عدد ساعات العمل، مما سيخلف محدودية الدخل لمئات أو الآلاف من الأسر،
- **السبب الثالث:** هو تضرر القطاع الغير المنظم، مما سيؤثر كثيرا على مناصب الشغل."

تفاقم أزمة الفقر بالمغرب بسبب "تفشي كوفيد- 19" حسب مؤشر Gini

تشير الإحصائيات الدراسة إلى أن معدل انتشار الفقر بالمغرب يمكن أن يصل إلى 6.6% خلال العام 2020."

وأخذ التقرير بعين الاعتبار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن كورونا، متوقعا أن "ترتفع نسبة الأشخاص المعرضين للفقر من 17.1% عام 2019 إلى 19.87% خلال العام الجاري، ما يعني 1.058 مليون شخص إضافي."

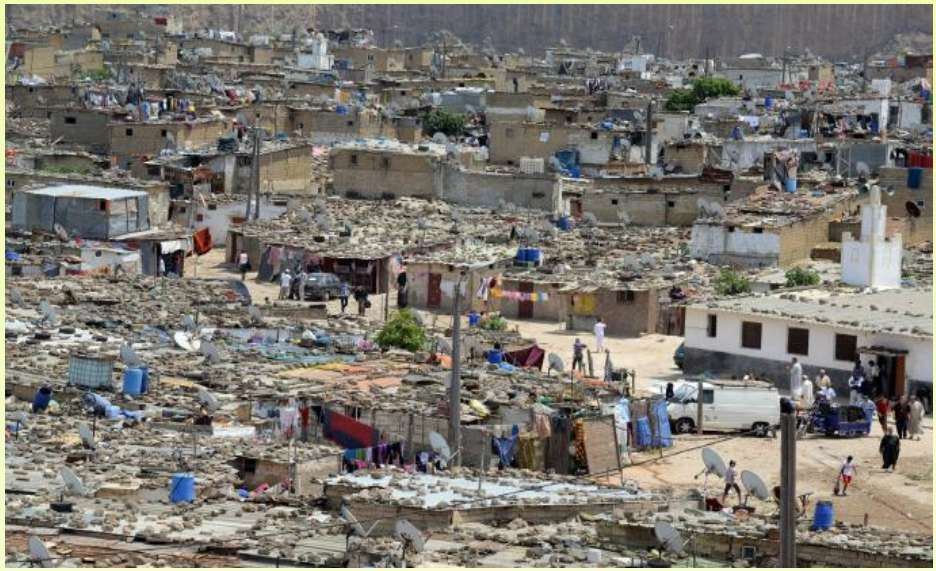

"تداعيات أزمة كورونا ستتسبب خلال السنوات القادمة في اتساع قائمة الفقراء بشكل غير مسبوق في المغرب."

"أزمة كورونا كان لها الأثر الكبير في المدن بخلاف البوادي"، مشيرا إلى أن "الوباء مكلف في المدن، لأن أحزمة الفقر منتشرة حولها، مع تنامي مظاهر الجهل والإجرام."

"الفقير في الأرياف كلفته قليلة، وعلاجه أصعب في المدن، وبالتالي العلاج يجب أن يكون في البداية وليس بعد الانتقال إلى المدن.

الحماية الاجتماعية للقوى العاملة بالمغرب
خلال فترة "تفشي كوفيد- 19"

- 60 في المئة من ساكنة المغرب بدون حماية اجتماعية.
- 76 في المئة من الذين وصلوا سن التقاعد ليس لهم أي معاش.
- 55 في المئة فقط لهم تغطية صحية.
- متوسط أيام العمل المصرح بها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا تتعدى 212 يوم عمل مصرح به، أي فقط 8 أشهر.
- 73 في المئة من المصرح بهم في الصندوق يتمركزون في 3 جهات، جهة الدار البيضاء وطنجة والرباط، تمثل جهة الدار البيضاء لوحدها 40 في المئة.
- 40 في المئة من الأجراء يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور.
- 60 في المئة من العمال المصرح بهم يتقاضون أقل من 3000 درهم.
- متوسط معاش متقاعدي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذين يصل عددهم إلى 570 ألف متقاعد لا يتعدى 1600 درهم، و72 في المئة منهم يتقاضون أقل من 2000 درهم، و56 في المئة أقل من 1500.
- 40 في المئة من الذين يصلون سن التقاعد لا يصلون إلى 3240 يوم المطلوبة للحصول على التقاعد.

- 87 في المئة من مصاريف التغطية الصحية (ما يقارب 4 مليار) يستحوذ عليها القطاع الخاص.
- لا تتوفر وزارة التشغيل إلا على 15 طبيب شغل على الصعيد الوطني، و 23 مهندسا ومهندسة، و 370 مفتشا على الصعيد الوطني مقابل 252 ألف مقاولة مصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- 62 في المئة من المقاولات تصرح بأقل من 4 أجراء، و86 في المئة منها تصرح ب 10 أجراء فقط، ومقاولة من أصل 100 تصرح ب 200 أجير فأكثر.

- شركات التأمينات راكمت أرباحا خيالية من التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، حيث تضاعفت أرباحها ب 15 مرة من 36 مليون درهم سنة 2012 إلى 550 مليون درهم سنة 2016.
- 19 في المئة من الأشخاص في وضعية إعاقة فقط هم من يستفيدون من نظام الحماية الاجتماعية، في الوقت الذي نجد أن 81 في المئة من 2,2 مليون شخص في وضعية إعاقة ليس لهم أية حماية اجتماعية.
- 60 في المئة من الأشخاص النشيطين بدون أي نظام للتقاعد، أي أن 6,2 مليون نسمة غير مشمولة بأي نظام من أنظمة المعاشات في المغرب.

الحماية الاجتماعية للقوى العاملة بالمغرب
خلال فترة "تفشي كوفيد- 19"

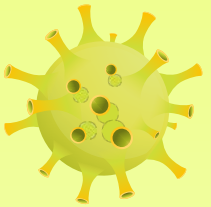

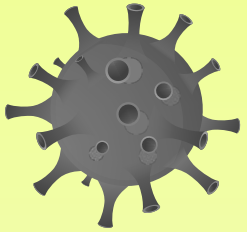

- في القطاع العام الحد الأدنى للمعاش لا يتعدى 1500 درهم، أما في القطاع الخاص ف 26 في المئة من المعاشات تقل عن 1000 درهم، و57 في المئة تقل عن 1500 درهم، و 3 في المئة من المتقاعدين في القطاع الخاص يحصلون على معاش 4200 درهم (تصريحات كاملة وسقف التصريح 6000 درهم).
- متوسط المعاش في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 1900 درهم، ومتوسط المعاش في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد هو 6800 درهم، ومتوسط المعاش في الصندوق المغربي للتقاعد 2334 درهم.
- المغرب من الدول الأقل استثمارا في الحماية الاجتماعية، حيث أن إنفاقه على الحماية الاجتماعية لا يتجاوز 5 في المئة من الناتج الداخلي الخام في الوقت الذي تصل النسبة في بعض الدول إلى 15 و 20 و 25 في المئة من الناتج الداخلي الخام.
- 50 ألف عامل في الإنعاش محرومون من أية حماية أو حقوق رغم أنهم يشتغلون مع الدولة المفروض فيها احترام القانون وضمان حقهم في الحماية الاجتماعية.

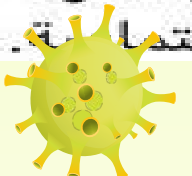

شكرا على حسن تتبعكم

© 2020 - ThemePowerpoint.fr